تحرك عاجل

اعتقال ناشط سياسي في اليمن

يحتجز الناشط السياسي اليمني الجنوبي خالد الجنيدي دون تهمة، وهو رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، منذ 6 نوفمبر/تشرين الثاني. وهو عرضة للتعذيب ولغيره من صنوف سوء المعاملة، وربما يكون قد استهدف بسبب أنشطته السياسية السلمية.

ففي 6 نوفمبر/تشرين الثاني، قبض على **خالد الجنيدي**، وهو مهندس يبلغ من العمر 41 سنة وأب لثلاثة أطفال، في مدينة عدن، بجنوب اليمن، أثناء عودته إلى بيته. وهو الناطق الرسمي "للحركة الشبابية والطلابية لتحرير واستقلال الجنوب"، وعضو الائتلاف السياسي للحراك الجنوبي (المعروف بالحراك).

ويعتقد أن خالد الجنيدي محتجز حالياً في سجن الصلبان التابع للأمن السياسي في عدن، حيث سمح لقريب له برؤيته لبضع دقائق في 12 نوفمبر/تشرين الثاني عقب انتظار دام ساعات خارج السجن. وكان خالد الجنيدي آنذاك مكبل اليدين ويرافقه ما لا يقل عن ثلاثة من الحراس، واشتكى من الجوع ومن شح الطعام. ومنذ ذلك الوقت، لم يسمح لعائلته بزيارته مرة أخرى.

وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر النائب العام في عدن أمراً إلى "الأمن الخاص"، والمعروف أيضاً بالأمن المركزي، وهو الجهاز الذي يعتقد أنه قد نفذ عملية القبض على خالد الجنيدي، إما بتوجيه تهم جنائية إليه أو بالإفراج عنه، طبقاً للقانون اليمني.

وكان قد قبض على خالد الجنيدي فيما سبق ثلاث مرات منفصلة، اثنتان منهما في 2011، وأخرى في فبراير/شباط 2013، لمشاركته في مظاهرات احتجاج. واستجوب حول أنشطته السياسية وأفرج عنه دون تهمة خلال أيام في 2011، وخلال شهر في 2013. بيد أنه جرى تبليغ عائلته خلال جميع فترات اعتقاله السابقة باحتجازه، وسمح لهم بزيارته في السجن بصورة منتظمة.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لحض السلطات اليمنية على ضمان حماية خالد الجنيدي من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، والسماح لعائلته ولمحام من اختياره بزيارته على الفور؛

- لحضها على الإفراج عنه أو توجيه تهمة جنائية معترف بها إليه، ومحاكمته وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وكي تشدّدوا على أن الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع أمر يكفله القانون الدولي وينبغي عدم تجريمها في القانون اليمني.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 30 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى:

وزير الداخلية
معالي عبد القادر قحطان

وزارة الداخلية
صنعاء
جمهورية اليمن
فاكس: 754 332 1 967+ و332581 1 967+
بريد إلكتروني: moi@yemen.net.ye
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

محافظ عدن
وليد علي رشيد
ص. ب. 6013
خورمكسر
عدن
جمهورية اليمن
فاكس: 412 222 2 967+
بريد إلكتروني: adengov8@gmail.com
طريقة المخاطبة: سعادة المحافظ وحيد علي رشيد

وابعثوا بنسخ إلى :
وزيرة حقوق الإنسان
معالي حورية أحمد مشهور
وزارة حقوق الإنسان
صنعاء
جمهورية اليمن
فاكس: 833 444 1 967+
بريد إلكتروني: mshr@y.net.ye
طريقة المخاطبة: سعادة المحافظ وحيد علي رشيد

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لليمن المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه:
الاسم، عنوان أول، عنوان 2، عنوان 3، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة، طريقة المخاطبة

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

اعتقال ناشط سياسي في اليمن

معلومات إضافية

تواصلت الاحتجاجات في جنوب اليمن بصورة متقطعة منذ نظّم جنود متقاعدون من الجنوب مظاهرات احتجاج للشكوى من أنهم لا يتلقون المعاملة نفسها، من حيث الوظائف والرواتب وعائدات التقاعد، التي يتلقاها أقرانهم في شمال اليمن. ومعظم الجنود المتقاعدين هؤلاء كانوا يخدمون في الجيش السابق "لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، المعروفة باليمن الديمقراطي. وعقب توحيد البلاد في 1990، جرى توحيد جيشي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، المعروفة باليمن الشمالي، في جيش واحد لجمهورية اليمن الجديدة. بيد أن العديد من جنود جيش اليمن الجنوبي السابقين طردوا من الجيش عقب الحرب الأهلية في 1994، التي انتهت بهزيمة الجنوب. وزعموا، كما زعم من تبقوا في الجيش الموحد الحالي، أنهم لا يعاملون على قدم المساواة مع الجنود المتحدرين من جيش الجمهورية العربية اليمنية.

و"الحراك الجنوبي" (المعروف باسم الحراك أيضاً، وهو اختزال للاسم بالعربية) ائتلاف فضفاض لجماعات سياسية يدعو العديد منها إلى الانفصال السلمي لليمن الجنوبي، الذي كان مستقلاً حتى توحيده مع الشمال في 1990. وعلى ما يبدو فقد انبثق الحراك عقب هذه الاحتجاجات وجرى تنظيمه من قبل المتظاهرين أنفسهم في مواجهة ما يرونه فشلاً من جانب الحكومة في التصدي للتمييز ضد أهالي الجنوب. وقد اتسم رد الحكومة على الاحتجاجات بالعنف الشديد. فقتل عشرات المتظاهرين في المظاهرات أو في محيطها؛ وفي العديد من الحالات، بدا أنهم قد تعرضوا للقتل بصورة غير قانونية نتيجة إطلاق النار عليهم دون أن يشكلوا أي تهديد لقوات الأمن أو للآخرين. ومنذ بدء الاحتجاجات في 2007، قامت قوات الأمن بالقبض على آلاف المتظاهرين والمارة، وفي العديد من الحالات بصورة تعسفية، كما اعتقلت قادة الحراك الجنوبي وناشطين فيه.

ومنذ فبراير/شباط 2011 وعقب دعوات إلى الرئيس للتنحي، بدأ المحتجون في عدن، على وجه الخصوص، بالدعوة إلى تغيير النظام وإلى تنحي الرئيس. كما رافقت ذلك احتجاجات في عدن وفي أجزاء أخرى من جنوب اليمن دعت إلى انفصال الجنوب، ووجهت أحياناً باستخدام القوة المفرطة (أنظر مثلاً، *يجب على اليمن التحقيق في أعمال قتل المحتجين على أيدي القناصين*، 9 يوليو/تموز 2012، من الموقع، http://www.amnesty.org/en/news/yemen-must-investigate-sniper-killings-protesters-2012-07-09

يمكن العثور على صورة خالد الجنيدي من قائمة ADAM-ID: 183679

الاسم: خالد الجنيدي